

ندوة حول ممارسات تعداد السكان والمساكن في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

06-08 مارس 2013، أنقرة - تركيا

الاستنتاجات

وفقا لقرارات الدورة الثانية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، دعا أعضاء لجنة STATCOM إلى اجتماع فريق الخبراء (EGM) الذي سيتم تنظيمه من قبل سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية لتعريف بنية ملف شامل يشمل جميع المراحل ذات الصلة بالتعدادات وتجميع مختلف الخبرات القطرية والممارسات من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف الشروع في أنشطة التعاون الممكنة بين الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وحضر الاجتماع الذي نظمه سيسريك مع البنك الإسلامي للتنمية وفود من مكاتب الإحصاء الوطنية (NSOs) من 17 بلدا عضوا، وهي أفغانستان والبحرين ومصر وإندونيسيا والعراق وماليزيا وجزر المالديف والنيجر، وباكستان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، والسودان، وتركيا، وأوغندا واليمن وممثلين عن شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وUNESCWA.

في نهاية المداولات، وافق المشاركون في الندوة على الاستنتاجات التالية:

1. توفير البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر شمولية على مستوى منطقة صغيرة حول عدد وخصائص السكان ووضعية مساكنهم، وتعتبر التعدادات المصدر الرئيسي للإحصاءات في معظم البلدان، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تعتبر التعدادات كمييار لتخطيط التنمية وإطار أخذ العينات لإجراء المسوح.

2. يمكن للمصادر الإدارية والسجلات أن تكون مصدرا جيدا للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للحكومات وصناع القرار طالما ضمنت جودة البيانات واكتمالها. وليكون السجل بديلا سليما للتعدادات التقليدية والسجلات الوظيفية، يتعين الالتزام ببعض من الشروط الأساسية: البنية التحتية الفنية الراسخة، والقوانين الإحصائية اللازمة، والثقة العامة في السجلات والحلول الموثوق بها في جوانب الأمن.

3. يعتبر تطبيق التكنولوجيات المتقدمة في عمليات التعداد أن تزيد من توقيت ونوعية بيانات التعداد. وتم التشديد على أن هناك حاجة لاختبار كاف للتطبيق السليم لها. ومع ذلك، يمكن أن يكون إدخال التكنولوجيا الجديدة مكلفا.

4. بما أن تكلفة وحدة التعدادات هي مستمرة في الارتفاع ولأن العديد من البلدان تواجه قيودا مالية، فإن التحليل الدقيق لتكلفة الفرصة البديلة بين المنهجيات البديلة للتعداد وغيرها من التطبيقات (أي التقليدية، المستندة إلى السجل، والمسوح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وما إلى ذلك) يجب أن تتم قبل تحديد الأنشطة المستقبلية المتعلقة بتنفيذ تعدادات السكان والمساكن.

5. ينبغي النظر في مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها لصالح تعدادات السكان والمساكن وكذلك الكتيبات المصاحبة كمبادئ توجيهية مفيدة لتخطيط التعدادات وتنفيذها. وفي هذا السياق، تشجع البلدان على تطبيق المواضيع الأساسية التي أوصت بها الأمم المتحدة في تصميم استبياناتهم للتعداد على الرغم من أن البلدان يمكن أن تضيف مواضيع تعكس واقع مجتمعاتها.

6. العديد من البلدان تزيد العبء على استبيانات التعداد، بما أن التعدادات هي فرصة لجمع البيانات حول العديد من المواضيع التي يمكن أن تزيد من تكلفة التعدادات وأيضاً لها عواقب سلبية على جودة البيانات. وتم اقتراح بأن البلدان تقيم بعناية توافر مصادر أخرى مثل المسوح لتلبية احتياجات بيانات محددة وكذلك مدى ملاءمة جمع البيانات حول بعض الموضوعات المعقدة من خلال التعداد.
7. التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية ضروري لتبادل الخبرات والمعارف وكذلك الحصول على معلومات مفصلة عن أفضل الممارسات. بالإضافة إلى تنظيم زيارات دراسية وورش عمل تدريبية، يمكن للبلدان تبادل معداتهم وكذلك الأدوات والتطبيقات التي تم تطويرها للتعداد لإنتاج مخرجات ملموسة. في هذا الشأن، تعتبر البحرين البلد العضو الذي يجري التعدادات المستندة إلى السجل، حيث أعربوا عن استعدادهم لتبادل الخبرات والأدوات مع الدول الأعضاء الأخرى وأشاد المشاركون بالاقتراح.
8. الخبرة مهمة جداً في تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان. وبناء على طلب الدول بأن يكون لها قائمة من الخبراء، أظهر مركز أنقرة بأن توفر هذه القائمة من خلال قاعدة البيانات الخاصة بهم (<http://www.sesric.org/statistics-experts.php>) والتي ستعزز أكثر لتشمل مزيداً من الخبراء.
9. تم اقتراح تنظيم ورش عمل للجولة المقبلة لتعداد السكان والمساكن من أجل توفير معلومات تفصيلية وحديثة عن الجوانب المختلفة للتعدادات. في هذا الصدد، رحب المشاركون باقتراح UNESCWA حول إنشاء شبكة بين سيسريك، والبنك الإسلامي للتنمية، و UNESCWA، و AITRS تكون قادرة على تنظيم ورشات عمل سنوية أكثر شمولية وبميزانية مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت UNSD المشاركين بشأن خطط جولة عام 2020 التي ستشمل تحديث المبادئ التوجيهية للتعداد يليها إجراء ورشات عمل إقليمية للتعداد كما تم في جولة عام 2010.